ما هو الاقتصاد الكينزي؟

المبدأ الرئيسي لهذه المدرسة الفكرية هو أن التدخل الحكومي يمكن أن يحقق الاستقرار الاقتصادي

ثروت جهان، وأحمد صابر محمود، وكريس باباجورجيو

خلال الكساد الكبير الذي حدث في ثلاثينات القرن العشرين، كانت النظرية الاقتصادية القائمة غير قادرة على تفسير أسباب الانهيار الاقتصادي الحاد الذي شهده العالم أو تقديم حل ملائم من خلال السياسات العامة لإنعاش الإنتاج والتوظيف.

وقاد الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز ثورة في الفكر الاقتصادي أحدثت انقلابا في الفكرة التي كانت سائدة آنذاك وهي أن الأسواق الحرة توفر تلقائيا التوظيف الكامل – أي أن كل فرد يرغب في وظيفة سيحصل عليها طالما تمتع العاملون بالمرونة في مطالبهم الخاصة بالأجور (راجع الإطار). والمبدأ الرئيسي الذي تقوم عليه نظرية كينز، التي جاءت تحمل اسمه، هو التأكيد على أن الطلب الكلي – مقيسا بمجموع نفقات الأسر، والشركات، والحكومة – هو أهم قوة دافعة للاقتصاد. وأكد كينز أيضا على أن الأسواق الحرة لا تتوافر لها آليات التوازن الذاتي التي تؤدي إلى التوظيف الكامل. ويبرر خبراء الاقتصاد الكينزي التدخل الحكومي من خلال السياسات العامة التي تهدف إلى تحقيق التوظيف الكامل واستقرار الأسعار.

الفكرة الثورية

قال كينز إن عدم كفاية الطلب الكلي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة لفترات طويلة. فالناتج الاقتصادي من السلع والخدمات هو مجموع أربعة عناصر، هي: الاستهلاك، والاستثمار، والمشتريات الحكومية، وصافي الصادرات (الفرق بين ما تبيعه بلد ما لبلدان أجنبية وما تشتريه منها). وأي زيادة في الطلب يجب أن تأتي من أحد هذه العناصر الأربعة. ولكن خلال فترة الركود، تؤدي بعض القوى القوية غالبا إلى الحد من الطلب كلما انخفضت النفقات. فعلى سبيل المثال، يؤدي عدم اليقين خلال فترات الهبوط الاقتصادي إلى تآكل ثقة المستهلكين غالبا، مما يدفعهم إلى تخفيض نفقاتهم، ولا سيما على المشتريات الاختيارية كالمنازل أو السيارات. ويمكن أن يؤدي هذا الانخفاض في نفقات المستهلكين إلى انخفاض النفقات الاستثمارية من جانب الشركات، وذلك كرد فعل من هذه الشركات على ضعف الطلب على منتجاتها. ويضع ذلك مهمة زيادة الناتج على عاتق الحكومة. ووفقا للاقتصاد الكينزي، يعد تدخل الدولة ضروريا للحد من دورة الانتعاش والكساد في النشاط الاقتصادي، والتي تعرف كذلك باسم الدورة الاقتصادية.

وهناك ثلاثة مبادئ رئيسية يقوم عليها وصف النظرية الكينزية لكيفية عمل الاقتصاد:

• **يتأثر الطلب الكلي بالعديد من القرارات الاقتصادية – العامة والخاصة.** فقد تؤدي قرارات القطاع الخاص أحيانا إلى نتائج سلبية على الاقتصاد الكلي، مثل انخفاض الإنفاق الاستهلاكي خلال الركود. وفي بعض الأحيان تستلزم حالات إخفاق السوق هذه تنفيذ الحكومة لسياسات فعالة، مثل اتخاذ تدابير تنشيطية مستمدة من المالية العامة (موضحة أدناه). وبالتالي، يدعم الاقتصاد الكينزي فكرة الاقتصاد المختلط الذي يوجهه أساسا القطاع الخاص ولكن تعمل الحكومة على إدارته جزئيا.

• **تستجيب الأسعار، ولا سيما الأجور، ببطء للتغيرات في العرض والطلب**، مما يؤدي إلى حدوث عجز وفائض دوري، لا سيما في العمالة.

كينز المعلم

يأتي علم الاقتصاد الكينزي باسمه ونظرياته ومبادئه من الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز (١٨٨٣ – ١٩٤٦)، الذي يعد مؤسس علم الاقتصاد الكلي الحديث. وتم نشر أشهر أعماله، *The General Theory of Employment, Interest and Money*، في عام ١٩٣٦. غير أن كتابه السابق، *A Treatise on Money*، الذي صدر عام ١٩٣٠، غالبا ما يعتبر أكثر أهمية للفكر الاقتصادي. وحتى ذلك الحين، لم يحلل علم الاقتصاد سوى الأوضاع الساكنة — أي أنه كان يقوم في الأساس على إجراء تحليلات تفصيلية لجانب واحد للعملية الاقتصادية متسارعة التغير. وقد وضع كينز، في كتاب *A Treatise on Money*، منهجا ديناميكيا حول علم الاقتصاد إلى دراسة تدفق الدخل والنفقات. وفتح كينز آفاقا جديدة للتحليل الاقتصادي.

وفي كتابه بعنوان النتائج الاقتصادية للسلام الذي صدر عام ١٩١٩، توقع كينز أن الشروط المجحفة التي فرضتها معاهدة فرساي للسلام على ألمانيا لإنهاء الحرب العالمية الأولى ستؤدي إلى حرب أوروبية أخرى.

وهو يتذكر الدروس المستخلصة من معاهدة فرساي ومن الكساد الكبير، عندما قاد الوفد البريطاني في مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤ – الذي وضع قواعد تضمن استقرار النظام المالي العالمي وسهل إعادة بناء الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية. وإلى جانب مسؤول الخزانة الأمريكي هاري ديكستر وايت، يعتبر كينز المؤسس الفكري لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين تم إنشاؤهما في بريتون وودز.

• **يكون للتغيرات في الطلب الكلي، سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة، أكبر الأثر في المدى القصير على الناتج الحقيقي والتوظيف، وليس على الأسعار.** ويرى خبراء الاقتصاد الكينزي أنه نظرا لجمود الأسعار إلى حد ما، فإن التقلبات في أي عنصر من عناصر الإنفاق — الاستهلاك أو الاستثمار أو النفقات الحكومية — تؤدي إلى تغير الناتج. فسوف يزداد الناتج إذا زاد الإنفاق الحكومي، مثلا، وظلت جميع عناصر الإنفاق الأخرى ثابتة. كذلك تتضمن النماذج الكينزية للنشاط الاقتصادي أثرا مضاعفا؛ أي تغير الناتج بنحو مضاعف من الزيادة أو الانخفاض في الإنفاق التي أدت إلى تغير الناتج. فإذا كان المضاعف المالي أكبر من واحد، فمن شأن زيادة دولار واحد في الإنفاق الحكومي أن يؤدي إلى زيادة الناتج بمقدار يتجاوز الدولار.

تحقيق الاستقرار الاقتصادي

لا تنشأ وصفات السياسات عن هذه المبادئ الثلاثة وحدها. فما يميز خبراء الاقتصاد الكينزي عن غيرهم من الاقتصاديين هو إيمانهم بفعالية السياسات في تقليص مدى الدورة الاقتصادية، والتي يصنفونها ضمن أهم المشكلات الاقتصادية.

وبدلا من النظر إلى عدم توازن الموازنات الحكومية باعتباره خطأ، أيد كينز ما يطلق عليه سياسات المالية العامة المضادة للاتجاهات الدورية التي تعمل ضد اتجاه الدورة الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، يؤيد خبراء الاقتصاد الكينزي الإنفاق بالعجز على مشاريع البنية التحتية كثيفة العمالة لتحفيز التوظيف وتحقيق الاستقرار في الأجور خلال فترات الهبوط الاقتصادي. ويتم رفع الضرائب لتهدئة الاقتصاد وكبح التضخم عندما يكون هناك نمو كبير في جانب الطلب. ويمكن أيضا استخدام السياسة النقدية لتحفيز الاقتصاد – عن طريق خفض أسعار الفائدة، مثلا، لتشجيع الاستثمار. ويحدث الاستثناء خلال مصيدة السيولة، عندما لا تؤدي الزيادة في الرصيد النقدي إلى خفض أسعار الفائدة ولا تؤدي، بالتالي، إلى زيادة الناتج والتوظيف.

وقال كينز إن الحكومات ينبغي أن تحل المشكلات على المدى القصير بدلا من انتظار حلها عن طريق قوى السوق على المدى الطويل، لأنه، كما كتب، "على المدى الطويل، سنكون جميعا في عداد الأموات." ولا يعني ذلك أن خبراء الاقتصاد الكينزي يؤيدون تعديل السياسات كل بضعة شهور لإبقاء الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل. ففي واقع الأمر هم يعتقدون أن الحكومات لا يمكن أن يكون لديها المعرفة الكافية لإجراء التعديل بنجاح.

تطور الكينزية

رغم أن أفكار كينز قد حظيت بقبول واسع النطاق عندما كان على قيد الحياة، فقد أصبحت موضع تمحيص وتشكيك من جانب العديد من المفكرين المعاصرين. ومما يجدر ذكره بوجه خاص خلافاته مع المدرسة النمساوية للاقتصاد التي اعتقد مؤيدوها أن حالات الركود والانتعاش هي جزء من النظام الطبيعي وأن تدخل الحكومة لا يؤدي إلا إلى إضعاف عملية التعافي.

وقد سيطر الاقتصاد الكينزي على النظريات والسياسات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى سبعينات القرن العشرين، عندما عانى العديد من الاقتصادات المتقدمة من التضخم وتباطؤ النمو، وهي حالة يطلق عليها اسم "الركود التضخمي." وقد تراجعت شعبية النظرية الكينزية آنذاك حيث لم توفر استجابة ملائمة على صعيد السياسات إزاء الركود التضخمي. وقد شكك خبراء الاقتصاد النقدي في قدرة الحكومات على تنظيم الدورة الاقتصادية من خلال سياسة المالية العامة وأشاروا إلى أن الاستخدام الحصيف للسياسة النقدية (وخاصة التحكم في عرض النقود للتأثير على أسعار الفائدة) قد يخفف من حدة الأزمة (راجع "ما هي المدرسة النقدية" في عدد مارس ٢٠١٤ من مجلة التمويل والتنمية). وقد أكد أعضاء المدرسة النقدية كذلك أن النقود يمكن أن تؤثر على الناتج في

سيطر الاقتصاد الكينزي على النظريات والسياسات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى سبعينات القرن العشرين.

الأجل القصير لكنهم اعتقدوا أن السياسة النقدية التوسعية لا تؤدي في الأجل الطويل إلا إلى التضخم. وقد عمل خبراء الاقتصاد الكينزي بجزء كبير من هذه الانتقادات، وذلك عن طريق دمج منظوري الأجل القصير والأجل الطويل بشكل أفضل في النظرية الأصلية ومراعاة مفهوم حياد النقود في الأجل الطويل – أي فكرة أن التغير في الرصيد النقدي يؤثر فقط على المتغيرات الاسمية في الاقتصاد، مثل الأسعار والأجور، ولا يؤثر على المتغيرات الحقيقية، مثل التوظف والناتج.

وقد بات خبراء الاقتصاد النقدي الكينزي والنقدي تحت المجهر مع صعود المدرسة الكلاسيكية الجديدة خلال منتصف السبعينات من القرن العشرين. وأكدت المدرسة الكلاسيكية الجديدة عدم فعالية صناع السياسات لأن الأفراد المشاركين في السوق يمكنهم التنبؤ بتغيرات السياسات ويعملون على مواجهتها سلفا. وقد أشار جيل جديد من خبراء الاقتصاد الكينزي ظهر في سبعينات وثمانينات القرن العشرين إلى أنه رغم قدرة الأفراد على التنبؤ بشكل صحيح، فإن الأسواق المجمعة قد لا تتوازن على الفور، وبالتالي، يمكن أن تظل سياسة المالية العامة فعالة في المدى القصير.

وقد تسببت الأزمة المالية العالمية في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ في إحياء الفكر الكينزي. وكان هذا الفكر هو الأساس النظري للسياسات الاقتصادية التي استخدمتها حكومات عديدة في مواجهة الأزمة، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ومع انتشار الركود العالمي في أواخر عام ٢٠٠٨، كتب غريغوري مانكيو، الأستاذ في جامعة هارفارد، في صحيفة نيويورك تايمز، "إذا كنت ستلجأ إلى اقتصادي واحد فقط لتفهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد، لا يوجد أدنى شك في أن هذا الاقتصادي سيكون جون مينارد كينز. فرغم وفاة كينز منذ أكثر من نصف قرن، لا يزال تشخيصه للركود والكساد أساس الاقتصاد الكلي الحديث. وقد كتب كينز، 'الرجال العمليون، الذين يعتقدون أنهم بعيدون تماما عن أي تأثير فكري، عادة ما يكونون عبيدا لأحد الاقتصاديين الراحلين.' وفي عام ٢٠٠٨، لا يوجد من الاقتصاديين الراحلين من هو أشهر من كينز نفسه."

لكن أزمة عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ بينت كذلك أنه كان ينبغي على نظرية كينز أن تشمل دور النظام المالي. ويعمل خبراء الاقتصاد الكينزي على معالجة هذا السهو من خلال دمج القطاعين الحقيقي والمالي في الاقتصاد. ■

ثروت جهان اقتصادي وكريس باباجورجيو نائب رئيس قسم في إدارة مراجعة الاستراتيجيات والسياسات بصندوق النقد الدولي وأحمد صابر محمود مدير معاون في برنامج الاقتصاد التطبيقي بجامعة جونز هوبكينز.